

## الندوة الصحفية المنظمة من قبل

### دفاع معتقلي حراك الريف

## المحالين على محكمة الجنائية الاستئنافية بالدار البيضاء

دار المحامي - الاثنين 9 يوليوز 2018

ايها السيدات ايها السادة

ضيوف هذه الندوة من المنابر الصحفية المتعددة

ومن وسائل الاعلام الوطنية والدولية

مرحبا بكم، ونشكركم على تلبية دعوتنا.

بداية تتوجه هيئة الدفاع الداعية لهذا اللقاء الصحفي الى السيد ربيع الأبلق المعتقل ضمن ملف الحراك والذي يضرب عن الطعام منذ أكثر من الشهر وناشده حماية لصحته ولحياته ورأفة بعائلته واستجابة لعدد من النداءات للعديد من الهيئات ومن الشخصيات ان يتوقف عن الاضراب الذي لن يكون سلاما على مستقبله والذي تقع مسؤوليات تداعياته على الدولة وعلى اجهزة العدالة ومرفق القضاء وعلى من دبر اطوار المحاكمة الى صدور الحكم الفاجعة ونتمنى من السيد ربيع الأبلق ان يتفاعل بإيجابية من ندائنا.

كما نتوجه بالشكر والتحية للعديد من المنظمات السياسية والحقوقية والمدنية المغربية ولعدد من المنظمات الحقوقية الدولية ولكل من عبر مواقف التضامن والدعم للمعتقلين وكل من عمل على زيارتهم وطالب بإطلاق سراحهم.

ولابد من تحية خاصة وعميقة لنساء ورجال الفكر والقانون والثقافة والسياسة والصحافة والاعلام ممن درس وعلق وتابع ملف الحراك في اطاره وخلفياته وإبعاده وآثاره بالموضوعية والنزاهة.

كما تؤكد هيئة الدفاع في هذا اللقاء ومنذ البداية بأنها لا تتوخى في هذه الندوة التعليق على القرار الصادر عن محكمة الجنايات لأنها لم تحصل بعد على نسخة منه ولأن قواعد التعامل المهني مع الاحكام والقرارات تفرض التحفظ مؤقتا على ابداء حكم على ما داء به. لكننا نهدف الان وهنا فقط استعراض مسارات الملف بوقائعه ومجريات ومساطره وما صاحبها من اجراءات منذ اعتقال موكلينا الى نهايتها بالنطق بالحكم، كما نود توضيح الإطار العام للملف الجنائي المفتوح أمام محكمة الاستئناف بالدار البيضاء، والذي يتابع فيه 54 متهما، منهم 4 في حالة سراح. والذي صدرت فيه احكام عن الغرفة الجنائية منذ ما يقارب عشرة أيام.

#### **1- تذكير ببعض الوقائع المتعلقة بالحراك:**

بغض النظر عن السياقات التاريخية لمنطقة الريف قبل وبعد الاستقلال، وعن الوقائع والظروف السابقة عن تاريخ انطلاق الحراك، فإن واقعة الوفاة المأساوية للمرحوم محسن فكري ليلة 2016/10/28، في مدارة ميناء مدينة الحسيمة، هي نقطة الانطلاق لمجموعة من الاحتجاجات التي حملت بعد ذلك ما سمي بـ "حراك الريف".

فقد أعقب واقعة الوفاة فورا، انطلاق شكل احتجاجي طالب بفتح تحقيق في هذه الوفاة المأساوية، وتحديد المسؤوليات ومحاكمة المسؤولين، واستمر هذا الشكل طيلة ليلة الوفاة إلى حين حضور مجموعة من المسؤولين الترابيين والقضائيين الذين وعدوا المحتجين بفتح تحقيق في الواقعة.

كما شهدت جنازة الفقيد حضورا جماهيريا حاشدا ورفعنا لنفس شعارات يوم وفاته.

واستمرت التعبئة لأشكال احتجاجية متتالية في مكان الحادث ووسط مدينة الحسيمة وفي محيط محاكمها، في إطار المطالبة بالحقيقة ومعاقبة المسؤولين.

ومع تتالي الوقفات والمسيرات والاحتجاجات، ترسخ النفس المطلبي لدي المحتجين الذين تزايد عددهم مع توسع سقف المطالب لتشمل الوضعية الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالمدينة والمناطق المجاورة.

وقد استمرت الاحتجاجات السلمية والمطالبات لمدة شهر، تخللتها عدة محاولات منَع وأحداث وصدّامات واعتقالات، بعضها مرتبط بمسار الحراك، وبعضها متعلق باحتجاجات ومطالب لا ترتبط مباشرة بالحراك.

وقد سعت السلطات العمومية سياسيا (في مستوياتها) إلى عزل الحراك عبر اللجوء إلى الصاق بعض التهم به وبعض رموزه وقياداته، وصلت مستوى تخوينهم بهدف الحد من قوة الحراك وجماهيريته وشعبيته وإضعافه ومحاولة إثارة الرأي العام ضده.

كما اختارت الدولة سحب البساط عن مطالبه وتهميش المحتجين من خلال زيارات ميدانية متأخرة للعديد من المسؤولين للمنطقة قصد تقديم وعود بحل المشاكل التي تستند عليها المطالب. ثم في الأخير، واستغلالا لوقائع مؤسفة، لجأت السلطات العامة لاستعمال القوة من أجل الحد من الحراك واعتقال نشطاء ورموزه.

## 2- بداية المسار القضائي:

ومن هنا انطلقت المقاربة الامنية لاحتواء الحراك وانطلق العد العكسي بإصدار تعليمات من النيابة العامة بالاعتقالات الجماعية وأحيانا العشوائية والتي لم يحسب لها حساب بمعايير المشروعية حيث دوهمت المساكن وألقي القبض باسم التلبس واجريت التفتيشات دون حضور

المعنيين بها وصدرت التعليمات للتنصت وحصد المكالمات الهاتفية بالمئات....

وهكذا انطلق الملف ليكون اول ملف " لمحاكمة سياسية جماعية " بعد تقرير هيئة الانصاف والمصالحة، وأول ملف في العهد الجديد سيعرف تهما من عهد المحاكمات السابقة مثل تهمة المؤامرة، والمس بالسلامة الداخلية للدولة والمس بالوحدة الترابية ... وغيرها من التهم التي طبعن العهد السابق.

وهكذا، ومباشرة بعد وقائع يوم الجمعة 26 ماي 2017، بدأت السلطات العمومية حملة اعتقالات شملت عشرات من الأشخاص الذين نُسب إليهم تهم المشاركة في عدة وقائع بعضها يهم اليوم نفسه وبعضها الاخر يعود لأيام بل لشهور قبله، وقد تمت إحالة عدد كبير من المعتقلين بعد انتهاء البحث التمهيدي على محاكم الحسيمة، واستمر مسلسل الاعتقالات والمحاكمات، هناك لشهور ولا زال.

في حين احيل جزء من المعتقلين (سواء من اعتقل فور احداث يوم الجمعة او خلال الايام التالية) على الفرقة الوطنية للشرطة القضائية التي تكلفت بإجراءات البحث التمهيدي، وتمت إحالة 5 معتقلين يوم 2017/06/02 على النيابة العامة لدى محكمة الاستئناف بالحسيمة، التي قررت إحالتهم على قاضي التحقيق هناك، وبعد الاستماع إليهم ابتدائيا، قرر ايداعهم في السجن المحلي بالحسيمة في إطار الاعتقال الاحتياطي،

وفي نفس اليوم، تقدم الوكيل العام لدى محكمة النقض، إلى هذه الأخيرة، بطلب لإحالة الملف والملفات المرتبطة به، على محكمة استئناف أخرى، صدر على إثر هذا الطلب، عن الغرفة الجنائية بمحكمة النقض، بتاريخ 2017/06/02، قرار تحت عدد 1/623 في الملف عدد 2017/1/6/12315 قضى بما يلي:

• "سحب الدعوى عدد 2017/14/52 الراجعة أمام هيئة التحقيق  
بمحكمة الاستئناف بالحسيمة وإحالتها على هيئة للتحقيق بمحكمة  
الاستئناف بالدار البيضاء

• إحالة كل ما قد يرتبط بها من وقائع وأشخاص على نفس  
المحكمة مع انعقاد الاختصاص المحلي للنظر في الأفعال موضوع  
القرار بالإحالة من أجل الأمن العمومي، لمحكمة الاستئناف بالدار  
البيضاء بكل مكوناتها القضائية واعتبارها مختصة في الأفعال موضوعها  
وفي تلك التي لا تقبل التجزئة عنها أو المرتبطة بها وفي الأشخاص  
المعنيين بها حسب ما تقتضيه المواد 255 و 256 و 257 و 1/272  
من قانون المسطرة الجنائية".

وبناء على هذا القرار، تمت إحالة باقي المعتقلين بالتتابع على النيابة  
العامة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء، التي قررت إحالتهم على  
قاضي التحقيق بالمحكمة ذاتها، الذي قرر الإيداع بالسجن المحلي بعين  
السبع في حق 45 منهم، كما تم نقل المعتقلين الخمسة الأولين  
للسجن ذاته، لمواصلة إجراءات ملفهم امام محكمة الدار البيضاء.  
كما تمت إحالة الصحفي المعتقل حميد المهداوي امام قاضي التحقيق  
بالدار البيضاء، بعد اعتقاله ومحاكمته بمدينة الحسيمة، وبعد الاستماع  
اليه بصفته شاهدا في بعض الوقائع، التمست النيابة العامة التحقيق معه  
بصفته متهما، وتم ايداعه هو الآخر بالسجن في إطار الاعتقال  
الاحتياطي،

### 3- التحقيق:

عرفت هذه القضية توالي إحالة المعتقلين على النيابة العامة ثم على  
التحقيق، لمدة ما يقارب الشهر (باستثناء الصحافي المهداوي الذي  
احيل بعد ذلك)، وفتح للقضية عدة ملفات، تم ضمها فيما بعد الى  
ملفين للتحقيق،

وتمت إجراءات التحقيق في امد زمني لم يتجاوز شهرين ونصف، شملت الاستنطاق الابتدائي الذي اعيد بالنسبة لجزء مهم من المعتقلين بسبب ملتصق من النيابة العامة بإعادة تكييف بعض التهم، والاستنطاق التفصيلي، و تم الاستماع لعدد من شهود الاتهام مباشرة او في إطار انابة و دون علم المتهمين ودون عرض شهادتهم عليهم ، وتمت إجراءات الفحص الطبي على 22 معتقلا، كما شملت إجراءات رفض طلبات السراح المؤقت، ورفض طلبات الدفاع سواء ما يتعلق بطلب الاستماع لشهود او عرض اقراص من منطلق احترام مبدأ التحقيق بحياد أو ما يسمى بتساوي الاسلحة واستغرقت هذه الاجراءات ب 140 جلسة تحقيق واستماع.

كما عرف الملف شمول المعتقلة الوحيدة السيدة الزباني في هذه القضية بإجراء عفو خاص واسقطت المتابعات في حقها.

وأصدر قاضي التحقيق أوامره بإحالة المتهمين امام غرفة الحنايات بالدار البيضاء في أواسط شهر غشت 2017، في ثلاثة ملفات:

- ملف يشمل 32 متهما، أحدهم في حالة سراح (يشمل المعتقل ناصر الزفزافي ومن معه) والذي طعنت فيه النيابة العامة في قرار الإحالة، باستئناف جزبي، صدر على إثره قرار عن الغرفة الحنحية بالاستجابة للطعن وإضافة بعض التهم لبعض المتابعين فيه.

- ملف ثان شامل 21 متهما ثلاثة منهم في حالة سراح (يشمل المعتقل نبيل أحماحيق ومن معه).

- ملف ثالث يشمل الصحفي المعتقل حميد المهداوي بعد فصل ملفه عن الملف الاول لضرورات احترام مدة الاعتقال الاحتياطي.

#### 4- المحاكمة:

وقد بدأت المحاكمة في الملفين الثاني والثالث منذ جلسة 2017/09/12، وتم تأخيرهما لجلستين أخريين قبل ان تقرر

المحكمة الاستجابة لطلب النيابة العامة، وضم الملفات الثلاثة فيما بينها في ملف واحد وذلك في قرارها الصادر بتاريخ 2017/11/02. وقد حضر للدفاع عن المتهمين منذ الجلسات الاولى ما يفوق 120 محاميا من مختلف هيئات المحامين بالمغرب، اغلبيهم سجل مؤازرته لجميع المتهمين، وبعضهم اكتفى بمؤازرة متهم أو اكثر.

ومنذ بداية الجلسات اتخذت المحكمة عدة قرارات عارضة همت:

• السماح بالتصوير بقاعة الجلسة قبل بدء الجلسات وبعدها لوسائل الاعلام المعتمدة، والسماح بتصوير الجلسات عبر كاميرات مثبتة، ونقل وقائعها لقاعة محاورة.

• نقل انعقاد الجلسات من القاعة 7 الى القاعة 8،

• رفض طلبات ممثل المتهمين امام المحكمة والإبقاء عليهم في قفص زجاجي نصب في القاعة 7 بمناسبة الملف.  
• عشرات القرارات برفض طلبات السراح.

كما عرفت جلسات القضية خلال الشهرين والنصف الاولى تقديم الطلبات الاولى للأطراف (الدفاع والطرف المدني والنيابة العامة) و تقديم الدفوع الشكلية، ومناقشاتها والتعقيب عليها، قبل ان تقرر المحكمة بتاريخ 2018/01/25، الاستجابة لبعض طلبات الأطراف، ورفض اغلب طلبات الدفاع، وتأجيل البث في بعضها الاخر وضم البث في الدفوع الشكلية الى حين البث في جوهر القضية.

وقد عرفت المحاكمة عقد 86 جلسة، بوثيرة تراوحت ما بين جلستين و 4 جلسات في الأسبوع.

وقد عرفت مناقشات الملف عدة نزاعات عارضة ومعتضة، كما سجل الدفاع عدة ملاحظات وإجراءات غير متناسبة مع مقتضيات القانون.

**-5 - ملاحظات الدفاع:**

إننا نؤكد أنه ليس الهدف من هذا التصريح المرافعة خارج قاعات المحكمة، وإنما فقط تنوير الرأي العام، لذلك فإننا لن نتوسع في استعراض كل ما يتعلق بالملف ومساره وملاحظتنا عليه، والتي نحفظ بها لتقديمها امام المؤسسات القضائية، وباقي المؤسسات المعنية بها،

لذلك نكتفي في هذا التصريح بملاحظات وبتساؤلات كما يلي:

• لاحظنا تعامل النيابة العامة وقاضي التحقيق والمحكمة مع " الحرية" باستخفاف كبير من خلال غياب المبررات الموضوعية والقانونية لإخضاع المعتقلين للإجراءات السالبة للحرية في جميع مراحل القضية، وخصوصا لاستمرار اعتقالهم الاحتياطي رغم ان اغلبهم متابع باتهامات جنحة (هناك متهم بجنحة واحدة وآخر بجنحتين....).

• سجلنا ان هذا الوضع منذر بأزمة حقيقية في منهجية ومشروعية ممارسة الدعوى العمومية من قبل النيابة ومدى طبيعة علاقتها مع الضابطة القضائية وحقيقة الاشراف عليها ومراقبتها لكي تُظهر النيابة العامة على قدراتها في تدبير الدعوى العمومية بعد ان انسحب وزير العدل من هذا المجال.

• سجلنا من خلال مسارات المسطرة ان السياسة الجنائية تسيير نحو افق مجهول وغير محسوب يطرح علامات استفهام حول موقع مؤسسة النيابة العامة من بين بقية المؤسسات الاخرى وخصوصا مؤسسة الضابطة القضائية ومديرية حماية التراب الوطني في مجال مراقبة تفعيلها و ضمانات تطبيقها ومدى الحرص على التقيد بالدستور الذي يحث على الامن القانوني والقضائي للمواطن وعن احترام سلامته البدنية والنفسية

• سجلنا عدم تفاعل النيابة العامة والمحكمة مع ما يبطل البحث والمحاضر بمناسبة ادعاء المعتقلين لتعرضهم للتعذيب و للعنف ولممارسات حاطة وماسة بالكرامة اثناء ابقافهم واثناء البحث التمهيدي



معهم وحتى اثناء الاعتقال الاحتياطي. بما يفرضه عليها القانون من اخضاعهم للفحص الطبي، ومن فتح بحث جدي حول تلك المزاعم طبقا لما يفرضه القانون وتقتضيه اتفاقية مناهضة التعذيب التي صادق المغرب عليها

• سجلنا انتهاك المساواة بين الدفاع وبين النيابة العامة من قبل المحكمة طوال في مراحل متعددة من المسطرة سواء في تقديم وسائل الاثبات أو الحصول عليها او على نسخها ومناقشتها والطعن فيها وتمحيصها حضوريا وتواجهيا.

• سجلنا خرق المحكمة لإجراءات مسطرية جوهرية منها مثول المتهمين أحرارا واخراجهم من قفص حديدي، والسماح بتصويرهم من جهات مجهولة دون موافقتهم، واستمرار نقل وقائع القضية بكاميرات مجهولة الهوية مثبتة في القاعات بشكل سابق على قرار المحكمة وحرمان المعتقلين في النهاية من محاكمة في إطار الشفافية والاستقلال عن كل ضغط خارجي ورفع كل اسباب التخوف عن مصيرهم.

• سجلنا عدم التزام المحكمة بالحياد التام في بعض إجراءاتها.

• سجلنا الاستخفاف بقرينة البراءة والكيل بمكاييل مع الحق في الدفاع ومع تدبير وسائل الإثبات بالمساواة والحياد عبر بلاغات النيابة العامة وتصريحاتها الاحادية باستعمال وسائل اعلام عمومية من جهة و عبر ما اتخذه قاضي التحقيق من اجراءات خارج مبادئ التجرد والحياد متمثلة في رفضه استدعاء شهود النفي واستماعه لشهود المحاضر واستبعاده استعمال التوازن ما بين الاطراف ضمانا لحقوق الجميع بمن فيهم المتابعين.

• سجلنا تعاملات غير مسبوق اتجاه عدد من المحاميات ومن المحامين باتهامات تمس موقعهم داخل قاعة الجلسات احيانا، و بمضايقة بل ومتابعة وإدانة بعض المحامين خارج نطاق ما يفرضه قانون المحاماة و صدور احكام في حق الاستاذ البوشتاوي كانت وراء

لحوئه لدولة اوروبية، و من طرف قاضي التحقيق من خلال بعض إجراءات المحاكمة.

• سجلنا وواجهنا التضييق على عمل الدفاع خلال ممارساته لمهامه،  
من خلال تسجيل عدة حالات استهداف وتهديد له، وخصوصا من خلال  
العلاقة مع مؤسسة السجن واثناء التخابر مع المعتقلين،  
• تحملنا كدفاع اكراهات المسطرة وضغط تعدد الجلسات و  
بتسريع وتكثيف إجراءات المحاكمة فضلا عن الضغط الامني على  
القاعة وعلى المحكمة وعلى المحامين انطلقت بمحاولة تفتيش  
حقائبهم مرورا بقطع علاقات المحامين بخارج المحكمة ومنعهم من  
استعمال اجهزة التواصل من هواتف وانترنت .

## **6- قرار الصمت :**

قرر المعتقلون مقاطعة بقية الجلسات وطالبوا من دفاعهم الدفاع عنهم  
من خلال موقف الصمت عن المرافعات وعدم سحب نيابتهم، وهو ما  
كان له وقع خاص على المحاكمة واطوارها النهائية وذاك ما مارسه  
الدفاع وأعلن عنه امام المحكمة.

و لمن يهمة الامر فإن كان موقف المعتقلين المعنيين بالمحاكمة،  
يدخل ضمن حقهم المطلق في تدبير وسائل الدفاع التي قرروا  
استعمالها ويرون فائدتها ، فإن الامر لم يكن سابقة كما اعتقد البعض،  
إذ أن " نظرية مقاطعة المحاكمة " موقف سجلته اشهر المحاكمات  
بالمغرب وخارج المغرب، وهو أقوى تعبير في نظر العديد ن  
القانونيين والممارسين عن احتجاج المعتقلين المحاكمين عن اسلوب  
ومنهجية المحاكمة وتصرفات قضاتها والتعبير عن الاحساس بمال  
المحاكمة وحتلا بطبيعة ونوع القرار الذي سيصدر ، ولا شك أن  
موقف المعتقلين بالمقتطعة دخل التاريخ، والتاريخ هو من سيحكم على

موقف المعتقلين و سيحدد الجهة المسؤولة عن موقف المقاطعة والتي كانت السبب فيه والإجراءات الفاسدة التي مهدت اليه.

## 6- الاستئناف

الأكيد أن الاحكام التي صدرت في ملفي القضية كانت صادمة ومخيبة للأمال، لكننا نتحفظ في التعليق عليها لحين الحصول على نسخة منها والاطلاع على تفاصيل تعليلاتها، وعلى كل، فقد قمنا بالتصريح باستئناف القرارين الصادرين في هذا الملف، وذلك بعد جهود ونقاش لإقناع بعض المعتقلين بذلك، كما ان النيابة العامة قامت هي كذلك باستئناف القرارين ضد جميع المتهمين.

وينتظر ان تنتهي المحكمة المصدرة للقرارين من تحرير قراراتها، قبل ان تتم إحالة الملفات على الغرفة الجنائية الاستئنافية.

إننا كدفاع، نعتبر أن الحل المسطري والقضائي الذي اختارته الدولة لمعالجة حراك الريف و معاقبة نشطاء الحراك، كما هو الشأن في كل المحاكمات السياسية عبر تاريخ المغرب، لن يكون سوى حلا ملغوما فير معلوم العواقب، ومبادرة سياسية غير ناضجة منافية لروح وقيم دولة القانون ، ومنتظر ونأمل أن يجد هذا الملف حلا سريعا ينهي معاناة المعتقلين وعائلاتهم، كما ينهي الاعتقالات و المتابعات والمحاكمات وينهي الاحتقان والتوتر الذي تعرفه المنطقة، وان يكون حلا يبعث الثقة من جديد في أن كون الطي الفعلي و الحقيقي لصفحة ماضي المحاكمات السياسية والمحاكمات غير العادلة كما عبرت عنه هيئة الانصاف والمصالحة هو منطلق وضع نهاية مع الانتهاكات التي عرفها مسار هذا الملف.

الدار البيضاء: 9 يوليوز 2018